

Distr.: General
2 June 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في ليبيريا، المقدم استجابة لرسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1305)

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام (S/2002/1305)، طلب المجلس تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن المواضيع التالية: (أ) الحالة العامة في ليبيريا؛ و (ب) الأعمال التحضيرية والظروف السائدة ومدى الاستعداد لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة؛ و (ج) حالة حقوق الإنسان. وهذا التقرير، الثاني في هذه المجموعة، مقدم استجابة لذلك الطلب.

ثانيا - الحالة السياسية والأمنية

٢ - ظلت الفترة التي يتناولها الاستعراض تسيطر عليها بصفة أساسية حركة التمرد التي نظمتها جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية (LURD). وبعد أن أحكمت الجبهة فيما يبدو سيطرتها على المناطق الرئيسية في مقاطعة لوفافا، استولت فيما يبدو على مواقع أخرى بينها تومانبورغ وزويدرو وغرينفيل. في ليلة ٣٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، اشتبكت قوات الجبهة اشتباكا عنيفا مع قوات الحكومة في مدينة غانتا التجارية بمقاطعة نيمبا، حيث ذكر أن القتال كان ما زال مستمرا في أوائل أيار/مايو. وفي الوقت نفسه، تعرضت للهجوم مدينة كلاي وهي نقطة التقاء رئيسية على بُعد حوالي ٦٠ كيلومترا غرب العاصمة منروفيا. وذكرت التقارير أن قوات الجبهة قامت في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بمهاجمة معسكرات المشردين داخليا في جاه توندا، بروورفيل، وهي تقع على بعد ٥ كيلومترات خارج منروفيا. وقد اضطر ذلك من يعيشون في المخيمات وكما اضطر السكان المحليين إلى السعي للجوء في العاصمة المزدهمة أصلا بالسكان. وفي أوائل أيار/مايو،

شنت قوات الحكومة هجوما في محاولة لاستعادة المواقع التي استولى عليها المتمردون، ومنها فوينجاما التي كانت معقلا من معاقل الجبهة منذ عام ٢٠٠١. وفي الوقت نفسه، ذكرت التقارير أن قوات الحكومة استطاعت تطويق المقاتلين من المتمردين في تومانبورغ وغانتا وزويدرو.

٣ - وفي المنطقة الجنوبية الشرقية من ليبريا ظهرت حركة انشقاقية أخرى تعرف باسم حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا (MODEL). وفي مقابلة مع إذاعة بي بي سي أجريت يوم ٩ نيسان/أبريل، وصف أحد قادة جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية (LURD)، السيد جو ويلي، وصف حركة MODEL بأنها "قوة متكاملة...." مع الجبهة. ويبدو، طبقا لما نشرته الصحف المحلية، أن حركة MODEL قد ظهرت نتيجة لانقسام في جبهة LURD. على أن التقارير تفيد بأن هذه المجموعة الجديدة اكتسبت أرضا في مقاطعات غراند غيده وسينو وجراند كرو بالجنوب الشرقي. ويبدو أن هدفها الرئيسي هو ميناء بوكانان في مقاطعة غراند باسا الذي تصدر منه حكومة ليبريا الناتج الرئيسي للبلاد وهو الخشب. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، اشتبك مقاتلون تابعون لحركة MODEL في معركة كبيرة للاستيلاء على مدينة غرينفيل التي تعتبر الميناء الرئيسي لجنوب شرق ليبريا والتي تمارس فيها عدة شركات من شركات قطع الأخشاب عملياتها. كذلك قام المتمردون بمهاجمة قوات الحكومة على الطريق الواصل بين مدينة تاييتا وغبورلور - ديبالا بالقرب من حدود كوت ديفوار. وتفيد الأنباء، حتى وقت تقديم هذا التقرير، بأن القتال ما زال مستمرا حول غرينفيل حيث تحاول قوات الحكومة استعادة المدينة الاستراتيجية. وقد قامت عدة شركات من شركات قطع الأخشاب بإنهاء عملياتها في مقاطعة سينو نتيجة للقتال، وتم تحويل السفن من ميناء غرينفيل إلى ميناء مونروفيا.

٤ - وفي هذه الظروف الصعبة قام الرؤساء المشاركون لفريق الاتصال الدولي لليبريا، السيد نانا أكوفو - آدو، وزير الشؤون الخارجية بغانا، ممثلا لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس الغاني ج. أ. كوفور، والسيد هانس دالغرين، وزير الدولة للشؤون الخارجية بالسويد والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في بلدان اتحاد نهر مانو، بزيارة عمل لمدة يومين إلى غينيا وسيراليون وليبريا يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، يصحبهم بعض المسؤولين بالاتحاد الأفريقي وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد ساعدت الزيارة على إعادة تنشيط عملية السلام في ليبريا بإبراز التزام المجتمع الدولي من جديد بالبحث عن نهاية للصراع يتم الاتفاق عليها من خلال التفاوض. وخلال هذه الزيارة، أعرب الرئيس تشارلز تيلور عن استعداد حكومته للتفاوض بدون شروط في محاولة للتوصل إلى وقف إطلاق النار في وقت مبكر. وفي ٧ نيسان/أبريل، عينت الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا رئيس نيجيريا السابق، الجنرال عبد السلام أبو بكر، وسيطا في عملية السلام بليبريا. وكانت جبهة LURD قد سبق لها أن وافقت على فكرة إجراء مفاوضات يشترك فيها سائر أصحاب المصلحة.

٥ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، قامت حكومة لبريا رسميا بدعوة الأمين العام إلى إفاد بعثة لتقدير الاحتياجات يتم فيها تمثيل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقوم بتقييم الظروف بالنسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في لبريا وفقا لما أوصى به فريق الاتصال الدولي للبريا في ٢٨ شباط/فبراير. كذلك أعرب الرئيس تيلور في تلك الرسالة عن استعداده لإجراء محادثات مباشرة مع جبهة LURD يعقبها نزع سلاح جميع المقاتلين، بما في ذلك نزع سلاح وحدة مكافحة الإرهاب والمليشيات الحكومية. وأضاف أن حكومته على استعداد لإرسال وفد بمجرد أن يقوم الوفد بتحديد موعد وتحديد مكان معروف. وفيما يتعلق بطريقة إجراء المحادثات الفعلية، ذكر الرئيس تيلور أنه يتصور أن تشمل المحادثات المباشرة مع جبهة LURD فريق الاتصال الدولي للبريا أيضا. وذكر أن من رأيه أن الاجتماع الموسع ينبغي أن يقتصر على الأحزاب السياسية المسجلة وحكومة لبريا وجبهة LURD، مع اشتراك جماعات المجتمع المدني بصفة المراقب.

ثالثا - الأعمال التحضيرية والظروف السائدة ومدى الاستعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة

٦ - قامت لجنة الانتخابات بليبريا في الوقت نفسه بمواصلة الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات العامة والانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه يتزايد الشعور داخل مجتمع لبريا بأن الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوق بها تعتبر غير موجودة ما لم يتم وقف إطلاق النار وإنشاء قوة لتحقيق الاستقرار.

٧ - فضلا عما هو واقع من أن القتال ما زال مستمرا في عشر من مقاطعات البلد البالغ عددها خمس عشرة مقاطعة، ما زالت هناك عدة مسائل يتعين حلها لضمان تحقيق المساواة في العملية الانتخابية، بما في ذلك إزالة العقبات السوقية والمالية وضرورة أن تكون لجنة الانتخابات أكثر حيادية وأكثر شمولاً. وهناك خمسة أحزاب معارضة ترى أن زيادة عدد أعضاء اللجنة من خمسة أعضاء إلى سبعة أعضاء ليست كافية. كذلك فإن شرط الإقامة لمدة عشر سنوات المفروض على المرشحين للرئاسة قد أثار كثيرا من المناقشات المرفقة للصفوف بين أهل لبريا ويتعين كذلك النظر فيه. ولا تقل عن ذلك أهمية المسائل المتعلقة بتسجيل الناحيين ورسم حدود الدوائر الانتخابية والتثقيف المدني الأساسي.

٨ - وفيما عدا هذه الشواغل المتعلقة بالسياسات، فإن لجنة الانتخابات تفتقر إلى الأموال اللازمة للنهوض بواجباتها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. فهناك ٨,٣ مليون دولار وافقت الحكومة عليها لتمويل العملية الانتخابية، ولكنها لم تتح منها سوى ٥٩٠.٠٠٠ دولار. ونتيجة لذلك أُضطر رئيس لجنة الانتخابات مؤخرًا إلى تأجيل عملية تسجيل الناخبين التي بدأت في ١٥ نيسان/أبريل إلى أجل غير محدد. كذلك لم يستطع موظفو لجنة الانتخابات الانتقال إلى الدوائر الانتخابية المختلفة لتغطية العملية الانتخابية على نطاق البلد. وقد خلص رئيس لجنة الانتخابات مؤخرًا إلى أنه بدون معونة خارجية يستحيل إجراء الانتخابات في موعدها المقرر، كما أعربت لجنة الانتخابات عن قلقها بسبب عدم استعدادها للنهوض بالمهمة الانتخابية التي كلفت بها نظرا لعدم كفاية الموارد.

٩ - وبناء على طلب الرئيس تشارلز تيلور قامت بعثة تقدير الاحتياجات المتعددة الاختصاصات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تم إيفادها إلى ليبيريا بزيارة مونروفييا في الفترة من ٤ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، وخلصت إلى أن الحالة السياسية والأمنية والعسكرية والإنسانية العامة في ليبيريا لا تشجع على إجراء انتخابات موثوق بها في تشرين الثاني/نوفمبر حسبما ينص عليه الدستور. وقد أبرزت اللجنة في تقريرها النهائي الاحتياجات التي يتعين توفيرها قبل أن يكون بالإمكان إجراء انتخابات ديمقراطية، وهي: (أ) توفير بيئة آمنة في كل أنحاء البلاد تكفل حرية انتقال الأشخاص والبضائع بلا معوقات، وتكفل على وجه الخصوص القيام بالعمليات الإنسانية، والحملات السياسية، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم. وهذه البيئة يمكن توفيرها من خلال إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار وتنفيذه بطريقة فعالة، ونزع سلاح جميع الفصائل المتقاتلة وتسريحها، وإعادة تنظيم الوكالات الأمنية بحيث تصبح جهازا جمهوريا حقيقيا يحظى بثقة السكان المدنيين؛ و (ب) إعادة تشكيل لجنة الانتخابات لضمان استقلالها عن الحكومة وعن الحزب الحاكم؛ و (ج) إزالة جميع المعوقات القانونية والدستورية الرئيسية التي تحول دون إجراء انتخابات موثوق بها؛ و (د) تعزيز القدرات التنفيذية للجنة الانتخابات، بطرق منها الاستعانة بالخبرات التقنية الخارجية؛ و (هـ) تحسين الاتصالات وزيادة التفاعل بين لجنة الانتخابات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ضمانا لزيادة الشفافية.

١٠ - وقد تم الاتفاق في جلسة العمل الثالثة التي عقدها فريق الاتصال الدولي لليبيريا في بروكسل يوم ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ على الخطوات المباشرة التي يتعين اتخاذها لدفع عملية السلام في ليبيريا التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي: (أ) وضع إطار سياسي شامل لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة؛ و (ب) ضمان القيام

بالأعمال التحضيرية المناسبة لمحادثات المائدة المستديرة بين أحزاب ليبريا المقرر أن تبدأ في أكرا يوم ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مع وضع جدول أعمال واضح، وجدول زمني محدد، وتفاصيل التخطيط العسكري فيما يتعلق بتعبئة ووزع آلية رصد وقف إطلاق النار المقترحة، ومعايير واقعية لتحقيق السلام والاستقرار في ليبريا. وتحقيقا لتلك الغاية أجرى وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا محادثات تمهيدية مع جبهة LURD في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ في فريتاون.

رابعاً - حقوق الإنسان والحالة الإنسانية

١١ - أدى استمرار تدهور حالة الأمن في ليبريا إلى زيادة سوء الحالة الإنسانية في البلد. إزاء ذلك صدرت، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عن مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وسفارة الولايات المتحدة ومكتب اللجنة الأوروبية في مونروفا نشرة صحفية مشتركة تم الإعراب فيها عن خيبة الأمل بسبب العجز عن تقديم المساعدات الإنسانية إلى ١١ مقاطعة من مقاطعات ليبريا البالغ عددها ١٥ مقاطعة. وفي هذه النشرة طلب إلى حكومة ليبريا وإلى الفصائل المتحاربة أن تشارك في عملية السلام. كذلك طُلب في النشرة أن يتاح للمجتمع الدولي وللمنظمات غير الحكومية المرور الآمن حتى يمكن توصيل المساعدات الغوثية الطارئة التي تشتد الحاجة إليها إلى المشردين من أهل ليبريا وإلى اللاجئين من كوت ديفوار وإلى رعايا الدول الأخرى الذين لا سبيل في الوقت الحاضر إلى توصيل المساعدة الإنسانية إليهم. وتشير التقديرات إلى أن عدد المشردين داخليا يصل حالياً إلى ١٥٠ ٠٠٠ شخص.

١٢ - وأفاد مكتب منسق الشؤون الإنسانية أن القتال في الجنوب الشرقي زاد من تفاقم الحالة الإنسانية. وقد ترتب على هذه التطورات الجديدة، عدم استطاعة الوكالات الإنسانية إيصال المعونات إلى ٧٠ في المائة من مناطق البلد. كما أن بلدة هاربر الجنوبية الشرقية سقطت في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ من بين أيدي المنشقين أعضاء حركة MODEL. وكانت البلدة المذكورة تأوي لدى الهجوم عليها ١ ٨٠٠ لاجئ إيفوري ورعايا بلدان أخرى قد بات مصير تلك الجماعات العزل مجهولاً. وتشير التقديرات إلى أن ما يناهز ١٠ ٠٠٠ شخص لاذوا بالفرار إلى كوت ديفوار. وفر الباقون إلى المناطق الريفية النائية. وتساعد، أيضاً، النشاط المسلح في غاننا حيث يحاول المنشقون من أعضاء جبهة LURD إزاحة القوات الحكومية من مواقعها بالقرب من الحدود مع غينيا.

١٣ - ويساور الدوائر المعنية بالشؤون الإنسانية القلق إزاء افتقار القوات الأمنية الحكومية بشكل متزايد للتجهيز اللازم لتوفير الحماية للمدنيين. فما برح أفراد الميليشيات المسلحة يهاجمون المخيمات وينهبونها. وتعكف المنظمات الإنسانية على بحث سبل تقديم المساعدة

لمستحقيها دون جعلهم مطمعا للغير. ويذكر في هذا الصدد أن الحالة الأمنية السائدة تحد من الساعات التي يمكن فيها للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية مباشرة مهامهم في المخيمات. فخلال الفترات التي يشتد فيها التوتر قد تقلص ساعات العمل في جو مأمون إلى ساعتين في اليوم. ومن ثم، تقوم حاجة ماسة إلى تعزيز الأمن بحيث يتسنى للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية توفير الخدمات اللازمة في ظل ظروف آمنة. وقد حاولت الدوائر المعنية بالشؤون الإنسانية توجيه عناية الحكومة لهذه المسألة.

١٤ - وقد أسفر تدهور الحالة الأمنية على نحو مطرد عن انتهاكات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني ارتكبتها جميع الأطراف على نطاق واسع. حيث تتوالى التقارير الموثوقة التي تفيد بقتل المدنيين خارج نطاق القضاء وتعذيبهم واعتصامهم واستهدافهم واختطافهم وتشويههم واستخدامهم في أعمال السخرة وتجنيد الأطفال والمشردين الموجودين في المخيمات عنوة. فعلى إثر الهجمات التي تردد أن متمردي جبهة LURD شنوها في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على مخيمات المشردين داخلها بالقرب من مونروفيا، ظهرت تقارير تفيد بقتل أعضاء المدنيين. ونفت الجبهة مسؤوليتها عن تلك الممارسات الشنعاء. وقد أصدر المفوض السامي لحقوق الإنسان في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ بيانا صحفيا، ذكر فيه جميع أطراف الصراع بوجوب كفالة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني في المناطق الواقعة تحت سيطرتها وفي القتال. فحيثما وقعت انتهاكات وتجاوزات من هذا القبيل، يلزم على الأطراف أن تقدم مرتكبيها للعدالة.

١٥ - ووقت إعداد هذا التقرير كان الويسوس تو، الناشط في مجال حقوق الإنسان والذي تحتجزه حكومة ليبيريا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لا يزال حبيسا دون وجود أية دلائل واضحة على موعد بدء محاكمته. وقد قررت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها التاسعة والخمسين، تعيين خبير مستقل لفترة أولية قدرها ثلاثة أشهر، مهمته أن ييسر التعاون بين حكومة ليبيريا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وذلك بتقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية، وأن يوافي اللجنة، في دورتها الستين، بتقرير عن حالة حقوق الإنسان في ليبيريا (قرار اللجنة ٨٢/٢٠٠٣).

خامسا - ملاحظات

١٦ - يتجلى بوضوح أن القضية الأشد إلحاحا التي يتفق بشأنها جميع الليبريين، هي قضية الحاجة إلى اتفاق ملزم بوقف إطلاق النار يضع حدا لإراقة الدماء وييسر فض الصراع الدائر في البلد بالسبل السلمية. وقد اتفقت الآن، الحكومة وجبهة LURD على إجراء مباحثات مباشرة وتعهد كل منها بالتعاون مع وسيط مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٧ - واتفقت أيضا، الأطراف الليبرية على أنه، ينبغي، بمجرد توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، نشر قوة دولية لرصد مدى امتثال الأطراف. ومن المفهوم أنه سيجري تحديد ولاية تلك القوة خلال مباحثات السلام في أكرا. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تعقد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعات عاجلة للجنة الدفاع والأمن ورؤساء هيئات الأركان لوضع طرائق تخطيط الآلية الدولية المقترح إنشاؤها لرصد وقف إطلاق النار وتعبئة الموارد اللازمة لها ونشر عناصرها.

١٨ - ومن ثم، يتحتم تشجيع الأطراف المتحاربة على إنهاء القتال فورا وإمعان الفكر جديا في نشر آلية لرصد الامتثال لوقف إطلاق النار حال إعلانه. فضلا عن ذلك، يلزم بشدة تنبيه أطراف الصراع إلى وجوب وقف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وإلى أن كل من يقدم على أي انتهاكات سيتحمل مسؤولية تصرفاته.

١٩ - أما عن الانتخابات، فيلزم التنويه إلى أن الحرب الدائرة والمعوقات القانونية والدستورية والافتقار إلى الأموال وانعدام الإصلاحات الهيكلية كلها أمور يصعب أن تفضي إلى إجراء الانتخابات المقررة.

٢٠ - وما برحت ليبريا هي مركز عدم الاستقرار المستشري الذي ينال على نحو خطير من الطابع السياسي والإنساني والأمني ليس في منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية فحسب بل وأيضا في معظم غرب أفريقيا. والواقع أن جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي لليبريا جهود محمودة تستحق من مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل دعما متواصلا.